في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف
الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب
والخاصة المنطقية لا يصدق عليها لاشتراط الحمل فيها
قيل وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل وتقليله او توقعه
او تقريب الماضي وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه
بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق ممنوع وان
اريد المصطلح ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث
الفعل وذا لم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع
فيلزم الدور فالصواب فيه وفي امثاله الاستقراء
والجوازم حرفا او اسما قيل لاختصاص الجزم به فانه
لم لا يجوز ان يختص عملها لا نفسها كما وقد وقيل لانها اما لنفي
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي او لتعليق
بالفعل كادوات الشرط فكلها لا يتصور الا في الفعل وما
فيه والصواب ما مر والسين وسوف قيل لدلالتهما
على الاستقبال الذي لا يوجد الا في الفعل وفيه انه ان
اريد لا يمكن وجوده ممنوع وان مدلولا فغير مفيد للمطلوب
بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك
زيدا

زيدا غدا اراد والمرفوع البارز المتصل احترز
بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضائر
على رأي وانه وعن المجرور فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز
عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب
وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص
قصد الاختصاص فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة
في الاصل نحو ضربت وضربتا وجه انما زادها لئلا تتعلق
اللام بالكلمة موضوعة لتانيث ما اسند اليه فضلة
فضمير اسند رجع الى الفعل او نائب الفاعل اي اوقع
الاسناد اليه فلا ضمير في اسند ولم يقل لتانيث الفعل
مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر
واخصر يعني انها حرف دال على التانيث لا مسند اليها
والا لزم تعدد الفاعل في نحو ضربت هندا والتاويل البعيد
وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز الاسم والفعل في اداة
التانيث بالتحريك والتسكين والفعل لثقله وكثرة
استعماله احق بالسكون والا اي وان لم يقترن و
باحد الازمنة بعد ان وجد دلالة ما بنفسه فاسم اي فهو

Copyright © King Saud University